

Distr.: General
5 August 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 4 آب/أغسطس 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2021 موجهة إليَّ، طلبت وزيرة الخارجية والمغتربين في لبنان بالوكالة أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة أخرى، "دون أي تعديل لولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها". وفي هذا الصدد، وعطفا على تقريري المؤرخ 13 تموز/يوليه 2021 الذي قدمته إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2021/650)، أطلب إلى المجلس بموجبه أن ينظر في تجديد ولاية القوة المؤقتة التي من المقرر أن تنتهي في 31 آب/أغسطس 2021.

وفي حين أثني على كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لالتزامهما المستمر بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعاونهما وتنسيقهما الوثيق مع القوة المؤقتة، لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على النحو الذي دعا إليه القرار 1701 (2006).

لقد مرت الآن 15 سنة على الحرب بين إسرائيل ولبنان التي انتهت على أساس التدابير المبينة في القرار 1701 (2006). وفي حين لم يطرأ تغير كبير منذ عام 2006 في العوامل الكامنة وراء النزاع والديناميات بين الطرفين، تُواجه القوة المؤقتة تحديات جديدة على صعيد قدرتها على القيام بعملياتها، بما في ذلك استمرار قيود على حرية تنقلها وعدم تبدُّد خطر نشوب أعمال عدائية بين الطرفين ولو عرضياً.

ولم يفِ الطرفان بعد بالتزاماتهما بموجب القرار. إذ يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، وأن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. ويجب على حكومة لبنان أن تمارس سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية، وأن تمنع انطلاق أعمال عدائية من أراضيها، وأن تكفل عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون بهم أو أصول أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني باستثناء ما يعود إلى الدولة اللبنانية والقوة المؤقتة. وتواصل القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، العملَ مع الطرفين لدعم الوفاء بهذه الالتزامات التي لم يُوف بها بعدُ.

وشهدت الأشهر الاثنا عشر الماضية عددا من الحوادث المثيرة لبالغ القلق، ومنها عدة انتهاكات لوقف الأعمال العدائية. وفي أيار/مايو وتموز/يوليه، نشأ احتمالٌ خطير بحدوث تصعيد نتيجة إطلاق صواريخ من لبنان عبر الخط الأزرق وردّ إسرائيل على ذلك بإطلاق النيران، لكن ثبتت مرة أخرى الأهمية





الحيوية لدور القوة المؤقتة في تهدئة الأوضـــاع. ونُظّمت مظاهرات واســـعة على طول الخط الأزرق على خلفية النزاع بين إســـرائيل وغزة في أيار/مايو، حيث عبَر المتظاهرون جنوب الخط الأزرق وألحقوا أضـــرارا بالبنية التحتية الأمنية الإسرائيلية، وقُتل أحد المتظاهرين بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي.

والحوادث التي وقعت في أيار/مايو وتموز/يوليه دليلٌ على حيازة أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة المؤقتة، وهو ما يشكّل انتهاكا واضحا للقرار 1701 (2006)، ويُبقي خطر نشوب نزاع واسع ماثلاً. وتقع على عاتق الحكومة اللبنانية مسؤولية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تكرُّر مثل هذه الحوادث.

وجابه استقرار لبنان مزيدا من الضغط نتيجة استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للبلد الذي تفاقم بفعل تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وجميع مؤســـســـات الدولة مثقلة الكاهل في ظل الحالة السـياسـية والاقتصـادية الراهنة في البلد، غير أن للجيش اللبناني ومؤسـسـات أمن الدولة الأخرى على وجه الخصوص أهميةٌ حاسمةُ في حفظ الاستقرار في البلد، ويحتاجون من ثمّ إلى دعم سياسي ومادي متجدّد.

وقد تقلص وجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة لاضطلاعه بمسؤوليات أمنية في أماكن أخرى من البلد. وخلال الأشـــهر الأربعة الماضـــية، نُفذت نســـبة 16 في المائة من جميع الأنشـــطة العملياتية للقوة المؤقتة بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني. وهذه نسبة أقلّ من النسبة المسجلة في عام 2019 قبل بداية الأزمة السـياسـية والاقتصـادية، فقد تجاوزت 22 في المائة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة مؤخرا بأنه سـيضـطر إلى خفض أنشـطته العملياتية مع القوة المؤقتة إلى حوالي 10 في المائة مع اقتراب نهاية تموز/يوليه، وذلك بسبب نقص الوقود وقطع الغيار والأفراد.

وفي ظل هذه الظروف، أودّ أن أُشـدد على أهمية تقديم دعم دولي إلى الجيش اللبناني الملقاة على عاتقه مســـؤولية التعامل مع عدد متزايد من المظاهرات وحواجز الطرق في البلد نتيجة الأزمة الاقتصـــادية الكاســـحة. ولن نكون مغالين مهما أكّدنا على ما لشـراكة القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني من أهمية محورية في الجهود المنوط بالبعثة بذلُها. فمن غاية الأهمية أن يظل بمقدور الجيش اللبناني الاســـتمرار في القيام بعمليات بالغة الأهمية في الجنوب والعمل إلى جانب القوة المؤقتة حتى تُبســـط ســـلطة الدولة فعلياً في المنطقة. وتظل ســلامة وفعالية الجيش اللبناني، الذي هو شـريك اسـتراتيجي للقوة المؤقتة، أمراً حيوياً لتنفيذ القرار 1701 (2006). فلا يمكن للجيش اللبناني أن يقوم بما يُلقَى على عاتقه من مســـؤوليات تتجاذب موارده إلا إذا حصل على الدعم الذي يحتاجه.

وتظل ترتيبات الاتصـــال والتنســـيق التي أقامتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، سواء على الصـعيد الثنائي أو من خلال المنتدى الثلاثي، حيوية للتخفيف من حدة التوترات في المناطق الحساسـة على طول الخط الأزرق. وأشـجع الطرفين على الاسـتمرار في المشـاركة في عملية تعليم الخط الأزرق تعليما واضـحا للعيان على الأرض، دون الإخلال بالمفاوضـات التي سـتجري مسـتقبلا بشـأن الحدود، باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة، فضـــلا عن المســـاعدة في رصـــد الانتهاكات ومنع حالات العبور غير المقصـود. وأحث الطرفين على الاسـتمرار في الاسـتفادة على نحو فعال من هياكل القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق لتهدئة التوتر وحل النزاعات سلميا وتجنب التصعيد.

وتواصـــل حكومة لبنان الإعراب عن التزامها بزيادة قدرات الجيش اللبناني في البر والبحر، على قدر ما تسـمح به الحالة الاقتصـادية الراهنة في البلد البالغة السـوء، وهذا أمر يبقى ضـروريا لتعزيز وجود الدولة في جنوب لبنان. وحشدُ المزيد من الدعم الدولي لإنماء هذه القدرات ضـروريٌّ بصـفة أسـاسـية إذا أُريد أن يُحرَز تقدم متواصل في هذا الصدد، بما في ذلك إحراز تقدم نحو نشر كتيبة نموذجية في جنوب لبنان.

ولا تزال حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى كامل امتداد الخط الأزرق تكتسـي أهمية حيوية. وتقع على عاتق السـلطات اللبنانية، بما في ذلك الجيش اللبناني، مسـؤولية تمكين القوة المؤقتة من الاضـطلاع بالأنشـطة المنوطة بها دون عوائق. ولم تُتَح للقوة المؤقتة بعدُ إمكانية الوصـول بشـكل تام إلى عدة مواقع تهمها ومن بينها عدة مواقع لجمعية "أخضـر بلا حدود" وبعض الطرق التي تسـيِّر فيها دوريات. وترد تفاصـيل الحالات التي تنطوي على تقييد لحرية القوة المؤقتة في التنقل في تقاريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006).

وأكرر دعوتي إلى السلطات اللبنانية أن تفي بالتزاماتها بضـمان سـلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة مَن يعتدي على حفظة السلام محاسبة كاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في برعشيت في 10 شباط/فبراير وبليدا في 25 أيار/مايو 2020، وفي مجدل زون في 4 آب/أغسطس 2018. وأُحيط علما بالحكم الذي صـدر عن المحكمة العسكرية الدائمة في لبنان في 24 آذار/مارس في حق مرتكب هجوم على حفظة سـلام من القوة المؤقتة في تموز/يوليه 2011، وكذلك الحكم الذي صـدر عن المحكمة نفسـها في كانون الأول/ديسمبر 2020 في قضـية قتل اثنين من حفظة السـلام في عام 1980. وأرحب بهذه التطورات وأحث على أن تجرى وتُنجز في حينه الإجراءات القضـائية المتعلقة بكافة القضـايا المتبقية المتصـلة باعتداءات وقعت على أفراد الأمم المتحدة. ويظل من بالغ الأهمية القيام بذلك لمنع وقوع حوادث في المسـتقبل والاحتفاظ بثقة البلدان المسـاهمة بقوات. وفيما يتعلق بالأنفاق التي أكدت القوة المؤقتة أنها تجتاز الخط الأزرق، من الضروري أيضا أن تجري السلطات اللبنانية تحقيقا شاملا على الجانب اللبناني وأن يكون بإمكان القوة المؤقتة الوصول إلى المواقع ذات الصلة.

ومن المهم أيضـا الإشـارة إلى الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم بشـأن مسـؤولية إسـرائيل عن وقف جميع انتهاكات السـيادة اللبنانية والمجال الجوي اللبناني. فعمليات التحليق من هذا القبيل تسـبب الضـيقَ للمدنيين اللبنانيين وتتعارض مع الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة للحد من التوترات وتؤثر سلبا على مصداقية الجيش اللبناني والقوة المؤقتة.

وحافظت القوة المؤقتة طوال العام الماضـي، وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19، على وتيرة عمليات مرتفعة، وواصـلت تعزيز بروز وفعالية ما تقوم به من عمليات وفقا للقرارات 2373 (2017) و 2433 (2018) و 2485 (2019) و 2539 (2020)، وذلك بسـبل منها تسـيير دوريات راجلة؛ وزيادة الدوريات الليلية على طول الخط الأزرق؛ واسـتخدام العتاد الجوي على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الرحلات الجوية العملياتية مثل رحلات الاستطلاع فوق المناطق الحساسة، والقيام برحلات ليلية على الأراضـي الوعرة والصـعبة. وقامت البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بما متوسـطه 882 13 نشـاطا في الشـهر، بما في ذلك 444 7 دورية. وأُنجز نحو 45 في المائة من جميع الأنشطة العملياتية ليلا.

وفي أعقاب الانفجار المدمّر الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، أُوفدت فرقة هندسية تابعة للقوة المؤقتة إلى المرفأ وفقا للقرار 2539 (2020). وضمت الفرقة خلال فترة إيفادها، التي استمرت ثلاثة أسابيع ممتدة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر، ما عدده 150 فردا من حفظة السلام من 13 وحدة، وأزالت الفرقة 000 12 طن من الحطام، وفكّكت أربعة مخازن متضررة. وساعدت الفرقة أيضا في ترميم مبان متضررة لها وزن من الناحيتين الثقافية والتاريخية.

وبلغ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين في القوة المؤقتة في 21 تموز/يوليه 2021 ما قدره 101 10 فرد، منهم 635 امرأة. وتتألف القوة البحرية للقوة المؤقتة من خمس سفن وطائرة هليكوبتر واحدة و 559 فردا عسكريا. ويتألف العنصر المدني للقوة المؤقتة من 241 موظفا دوليا و 557 موظفا وطنيا. وإنني ممتن للبلدان المساهمة بقوات البالغ عددها 45 بلدا، وأواصل تشجيعها على نشر عدد أكبر من النساء في القوة المؤقتة.

ووفقا لتقرير التقييم (S/2020/473)، تعمل القوة المؤقتة على ترشيد تشكيلتها وعملياتها. وشمل ذلك، حتى حينه، ترشيدَ ملاك الموظفين المدنيين للبعثة (أُنجز استعراض لملاك الموظفين المدنيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020)، وزيادة الاعتماد على المركبات الخفيفة في عمليات الرصد والاستطلاع بدلا من تسيير دوريات وحدات مشاة مزودة بآليات ثقيلة، بالإضافة إلى زيادة تعزيز قدرات الاتصال والتنسيق عن طريق نشر فريق ثالث للاتصال جنوب الخط الأزرق. وشُرع كذلك في إعادة تشكيل عمليات القوة المؤقتة فيما يتصل بالخط الأزرق. وأُغلق موقعان من المواقع الخمسة التي تقرّر إغلاقها بهدف دمج المواقع، وسُلِّمت هياكلهما الأساسية إلى الجيش اللبناني. ومن المقرر إغلاق ثلاثة مواقع أخرى في العام المقبل. ومن أجل النقل التدريجي لمسؤوليات القوة البحرية للقوة المؤقتة إلى حكومة لبنان، تُواصل القوات البحرية اللبنانية القيام بأنشطة تدريبية وتمرينات متقدّمة لتُعزّز استعدادها لتولّي جزء من مسؤوليات القوة البحرية في قطاع واحد من منطقة العمليات البحرية. وتحافظ القوات البحرية اللبنانية أيضا على معدل إنجاز قدره 100 في المائة في تفتيش السفن التي تُحيلها إليها القوة المؤقتة.

وإلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود بين لبنان وإسرائيل، وما دام الجيش اللبناني غير قادر على الانتشار في جنوب لبنان بأعداد أكبر بكثير، تستمرُّ أنشطة القوة المؤقتة في مجالي العمليات والاتصال في توفير وسيلة ردع قيّمة وآلية حاسمة للتهدئة في سياق يشكّل فيه التصعيد حقيقة واقعة. وفي ظل عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، تظل قدرة القوة المؤقتة على الردع ومنع نشوب النزاعات وتفادي التصادم تكتسي أهمية بالغة. ولا تزال الأولوية بالنسبة للطرفين تكمن في اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع. والقوة المؤقتة على استعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في هذه العملية، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء ستيفانو ديل كول، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام.

وخصــصــت الجمعية العامة، بموجب قرارها 250/75 باء المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، مبلغ 476,8 مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

وفي 22 تموز/يوليه 2021، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة 190,5 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشــتراكات المقررة غير المســددة لجميع عمليات حفظ الســلام في ذلك التاريخ 219,2 4 مليون دولار. وسُــــددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 آذار/مارس 2021، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وأود أن أعرب عن تقديري للدعم الموحَّد والثابت الذي يقدمه مجلس الأمن باســــتمرار إلى القوة المؤقتة والأنشـطة المنوطة بها. وفي ضــوء ما تقدَّم، أوصــي بأن يمدِّد المجلس ولاية القوة المؤقتة فترة أخرى مدتها 12 شهرا، تنتهي في 31 آب/أغسطس 2022.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**